

الصين ومحركات التغيير الدولي "دراسة في

فرضيات تصاعد الأداء الاقتصادي"

م.د فرج طلال حسين الزوبعي

جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية

farah.talal@nahrainuniv.edu.iq

المقدمة

تكمُن أهمية الدراسة في فهم التحولات العميقة التي أحدثتها الصعود الصيني في النظام الدولي، وتحليل الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها الصين لتحقيق نموها الاقتصادي السريع، كما تسعى إلى استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي القوة الصينية.

إشكالية الدراسة: كيفية تأثير النمو الاقتصادي للصين على النظام الدولي، وما هي العوامل التي تسهم في هذا التأثير. وتتضمن الأسئلة الأساسية ما يلي:

١. ما هي العوامل الاقتصادية التي أدت إلى

تصاعد الأداء الاقتصادي للصين؟

٢. أثر مبادرة الحزام والطرق على التصاعد

الأداء الاقتصادي؟

٣. هل يمثل صعود الصين تهديدًا للنظام

الدولي القائم أم فرصة لتعزيز التعاون

الدولي؟

تهدف هذه الإشكالية إلى فهم العلاقة بين

النمو الاقتصادي للصين والتغيرات في النظام

تُعتبر الصين واحدة من القوى العالمية البارزة في القرن الحادي والعشرين. شهدت زيادة هائلة في ناتجها المحلي الإجمالي، حيث تضاعف أكثر من ١٤ مرة مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. فقد تطورت الصين لتصبح لاعبًا رئيسيًا في السياسة الدولية، معبرة عن مصالحها من خلال الانخراط في منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي. كما استثمرت بشكل كبير في تحديث قواتها المسلحة، مما جعلها واحدة من أقوى الجيوش في العالم.

أطلقت الصين مشاريع ضخمة مثل "الحزام والطريق"، الذي يهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية عبر عدة دول، وعملت على تعزيز ثقافتها وتأثيرها من خلال الفنون والتعليم والتبادل الثقافي، مما يسهم في تحسين صورتها على الساحة العالمية. تُظهر هذه العوامل كيف أصبحت الصين مركزًا رئيسيًا في النظام الدولي وكيف تؤثر على العلاقات بين الدول.

أهمية الدراسة:

الدولي، ودراسة الآثار الناجمة عن ذلك على مستوى السياسات العالمية.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية هذه الدراسة في أن تصاعد الأداء الاقتصادي للصين يعزز من قدرتها على تغيير النظام الدولي، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الدول وزيادة نفوذها العالمي .

مناهج الدراسة

ان كل دراسة علمية تعتمد على عدد من المناهج كسبيل لفهم وتحليل موضوع الدراسة وابعادها والنتائج التي توصلت لها . وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي كاحدى المناهج الضرورية لدراسة الموضوع ، لتحليل السياق الزمني لتطورات الاقتصادية والسياسية في الصين. والمنهج الوصفي التحليلي وهو منهج لا تستغني عنه الدراسات الانسانية ، حيث يعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات والآراء وتنسيقها وأظهرها الحقائق العلمية ومناقشتها .

المحور الأول : الاستراتيجية الصينية

وتصاعد الأداء الاقتصادي

يظهر إدراك كل دولة لدورها ومكانته الإقليمية أو العالمية من خلال وعيه بإمكانياته وإمكانياته الخاصة التي يتم توظيفها بدقة وحكمة وذكاء في محاولة لتأمين مصالحها الوطنية، ولا شك أن هذه القاعدة تنطبق على الصين: كغيرها من الدول، حيث تتفاعل خصائصها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية حولها، لبلورة حضور فعال ومؤثر .

ان الصين اخذت تتحرك بقوة باتجاه القمة ، وتسعى إلى خطة سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية، مدعومة بموقعها الجيوسياسي، فضلا عن

المكانة المهمة التي تتمتع بها الصين على المستويين الإقليمي والعالمي (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٨، ص ١٤٠).

وقد ظهرت الصين في العقود الأخيرة قوة اقتصادية كبيرة، ومن ثم قوة عسكرية، ناهيك عن قوتها البشرية، حيث وراحت تحتجز مكان الصدارة في الخريطة الجيوبولتيكية، ان الصين لم تكتفِ بالتمدد في آسيا باتجاه المحيط الهادئ، بل عملت في العقدين الأخيرين على ان تكون موجودة لتضطلع بدور فاعل وقد ظهرت في القارة الافريقية، إذ اصبحت تنافس الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا. إذا ما عرفنا أن الصين تركز في عنصرين متكاملين هما الاول: هو السيطرة على بحر الصين الجنوبي، ومن ذلك، فهي تطور ذراعها البحرية الامر يشكل تهديداً محتملاً للموقع الذي تحتله كل من: الولايات المتحدة الامريكية واليابان في المحيط الهادئ، والذي ستكون له تداعيات على موازين القوى في شرق آسيا. اما العنصر الآخر فيتمثل بأنها تقوم على تأسيس روابط قوية، وتطور متسارع لعلاقات بكين مع كل من: دول آسيا الوسطى وباكستان، وكذلك مع ايران والسعودية ومصر في الشرق الأوسط (طي، ٢٠١٩، ص ٣٣-٣٥). ومن ثم، فان ذلك يفسر لنا: ادراك الصين لقوتها سواء أكانت محلية، ام إقليمية ام عالمية.

إذ حققت الصين في المدة الممتدة من العام ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٨ معدل نمو سنوي قدر ب (٦%) ، وفيما بعد دخلت الصين مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث، فقد بدأت تحدد مهامها ومستقبل الامة وفقاً لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة، من ثم إثر في اتجاهات سياستها الخارجية (حميد، ٢٠١٥، ص ٥٢). وان استلام قيادة جديدة لزاما الامور بالصين في العام ١٩٧٨، كان قد فتح الابواب لبداية جديدة في مستويات اقتصادية متقدمة،

قياساً لما كان عليه الحال في عهد (ماوتسي تونغ). فقد ادركت القيادة المتمثلة بـ(دنج شياوبينج) أنّ النهوض بالصين يتطلب أولاً النهوض بالاقتصاد الصيني، وذلك لا يتحقق الا بالانفتاح على العالم الخارجي بشكل واسع، وتسخير ذلك الانفتاح لمصلحة عملية التحديث ، وكذلك ترتيب اوضاع الصين الداخلية، فهناك علاقة وثيقة ما بين ما يحصل في التغييرات الداخلية وتوجهاتها الخارجية (مركز دراسات الصين وآسيا، التجربة الاقتصادية الصينية:

<http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=414>

لقد استطاع الصينيون الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط والمطبق منذ سنوات طويلة الى نظام الاقتصاد الاشتراكي، إذ اسهمت (سياسة التحديث): في تركيز الصين لبناء البنى التحتية، اما في مجال السياسة الخارجية، فإنّ الصين تعتمد الحفاظ على علاقتها الايجابية مع الولايات المتحدة الامريكية واستخدام المرونة المحسوبة في علاقتها معها (علي، ، ١٩٩٨، ص ١٣، ص ٢١، ص ٥١-٥٢). ان بيئة ما بعد الحرب فرضت على الصين بأن يكون لديها رؤى جديدة في عالم العولمة، والفرص الاستراتيجية التاريخية، ومع نمو القدرات الصينية فقد تعززت الثقة في النفس، ومع توسع المصالح في القارات فإنّ الامر تطلب تبني خيارات استراتيجية للدفاع عنها، ومع رسوخ (ال التنمية السلمية) كما يطلق عليها الصينيون، أصبحت معضلة إدامتها قضية حيوية استراتيجية.

لقد بدأت الصين المشاركة الفعلية في المنظمات الاقتصادية والأمنية المتعددة الأطراف، مثل: منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا المحيط الهادئ، والمنتدى الأقليمي لرابط آسيا، ورابطة أمم جنوب شرق اسيا (العقابي و البياتي، ٢٠١٥، ص-ص ١٥١-١٥٢)، لـجـمـعـات

الاستراتيجية الصينية إلى اتباع العديد من الثوابت في التعامل مع البيئة الدولية لغرض دفع حركة التغيير في النظام الدولي، وكان من اهم الاستراتيجيات التي إتبعتها الصين في أوائل الألفية الثالثة هي تلك التي يمكن حصرها بآتي(لينغ، ٢٠١٧، ص ١٧٢):

١- السعي الى الحفاظ على مناخ يسوده الاستقرار لمواجهة التحديات الاقتصادية .

٢- تعزيز فكرة (الصعود السلمي) من خلال زيادة ثروة الصين ونفوذها بطريقة تطمئن جيرانها الى نيتها السلمية، إنطلاقاً من إدراكها للبيئة الأمنية .

٣- مراقبة تطور النفوذ الامريكي المفرط في المحيط الصيني، مع الحرص في الوقت نفسه على تقادي أي مواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية.

إنّ الاستراتيجية الصينية إرتبطت بالأدراك الذاتي لقدراتها الحالية والمستقبلية، ومن هنا فإنّها تتطلع لاداء ادوار عالمية: كقوى كبرى لها مكانتها بما يتناسب مع موروثها الحضاري والثقافي، فضلاً على ما وصلت اليه من نمو اقتصادي، ، وذلك ساعدها على مضاعفة حجم اقتصادها أربعة اضعاف منذ بدأها في أواخر القرن الماضي(المشهداني، ، ٢٠١٧، ص ٢٢٧).

فهي تركز في الاستراتيجيات الاقليمية بشكل اساس للحفاظ على الاستقرار والتنمية في المناطق المحيطة، وتجنب تصعيد الازمات، واندلاع الحروب. إنّ ما يحرك الصين في الخارج يكون ذا علاقة بالمصلحة الوطنية الجوهرية، اي الديمومة الاقتصادية ، فان الاستراتيجية الصينية مستمرة ببذل الجهود من أجل خلق "مجتمع متناغم" مجتمع

تتساوى فيه توزيع المصالح والفرص الاقتصادية في الصين .

المحور الثاني / مبادرة الحزام والطرق كأحد الأدوات التي وضفتها الصين لتساعد أدائها الاقتصادي

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ " مبادرة الحزام والطريق في العام ٢٠١٣، التي تمت النفوذ الصيني إلى مناطق واسعة من العالم في أوروبا وأفريقيا وآسيا من خلال شبكة من الطرق والموانئ والمطارات ومشاريع البنية التحتية، ويبدو أن هذه المبادرة سوف تحدد ملامح جديدة لتوازنات القوى في النظام الدولي، وهي مبادرة يمكن اعتبارها مشروع القرن الاقتصادي في العالم (Zhao، 2010 ، pp 420-426).

عمل الرئيس الصيني "شي" على أحكم سيطرته على الشؤون الداخلية للصين، وأصبحت استراتيجيته تسير بخطوات وثقة لدعم تواجدها على الساحة الدولية. فيرى الرئيس الصيني أنه إذا كان التاريخ يذكر الرئيس السابق ماو تسي تونغ بوصفه مؤسس الدولة، والرئيس دينغ شيار بينغ بوصفه باعث نهضتها الاقتصادية بعد التحول لاقتصاديات السوق، فإنه يريد أن يذكره التاريخ بأنه أعاد الصين لمجدها الدولي، ومكانتها التي تستحقها في العالم (Jinping، 2024).

تهدف المبادرة إلى تعزيز التدفق المنظم والحر للعوامل الاقتصادية، وتخصيص الموارد بكفاءة

عالية والتكامل العميق للأسواق من خلال تعزيز الاتصال بين القارات آسيا . وأفريقيا وأوروبا والبحار المحيطة بها. وأوضحت الصين أن المبادرة مفتوحة أمام جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة، وإن برامج التنمية مفتوحة وشاملة وليست حصرية وستكون بمثابة جوقة حقيقية تضم جميع الدول على طول الطرق، وليست حكراً للصين نفسها (China Britain Business Council: 2017-07-13 at the Wayback Machine. [http://www.cbcc.org/cbbc/media/cbbc_media/One\(-Belt-One-Road-main-body.pdf](http://www.cbcc.org/cbbc/media/cbbc_media/One(-Belt-One-Road-main-body.pdf)

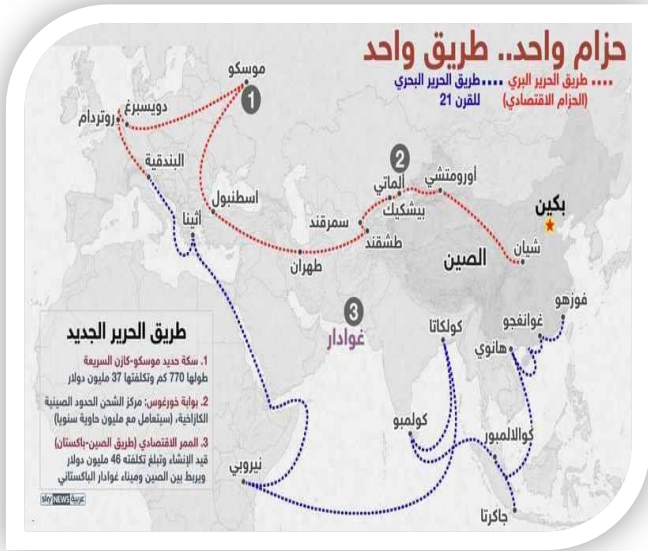
اذ تعمل المبادرة على إحياء طريق الحرير التقليدي وتطويره من خلال تشييد شبكات من الطرق والسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف البنى التحتية. ويتكون طريق الحرير البري (الحزام الاقتصادي) من ستة ممرات اقتصادية، هي (Others, <http://www.unescap.org/sites/default/files/AWP172.pdf>.

١. الممر الاقتصادي الجديد لأوراسيا الذي يعبر عنه بالجسر القاري يربط الصين وأوروبا عبر سكك حديد دولية تمتد من مقاطعة جيانغسو شرقي الصين إلى روتردام في هولندا.

٢. ممر الصين منغوليا روسيا.

٣. الممر الاقتصادي الممتد بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، ويرتبط بشبكة من السكك الحديد الممتدة من سينكيانج إلى آسيا الوسطى مارا

الخط الثاني يربط موانئ الصين الجنوبية بجنوب المحيط الهادي .



الشكل (١) مبادرة الحزام والطريق طريقي
الحرير البري والبحري .

المصدر: إنفو غرافيك.. ما هو طريق الحرير الجديد؟ سكاي نيوز عربية، الامارات - ابوظبي، ١٧ يوليو ٢٠١٨،

<https://www.skynewsarabia.com/bussiness/1164908> . ٢٠٢٥/١/٢٢ .

تهدف الصين من جهة أخرى عبر مشروعها إلى دعم خطتها الاقتصادية والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع المنخفض إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب ، مما سيسهم على المدى طويل في جعل الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد العالمي بحيث أن المبادرة الصينية

بكالازخستان، قرغيزستان، أوزبكستان طاجيكستان وتركمانستان، ثم يرتبط بغرب آسيا حيث تركيا وإيران ويتجه خطا منها باتجاه الجزيرة العربية والبحر المتوسط.

٤. الممر الاقتصادي الممتد من الصين إلى الهند الصينية وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا،

٥. الممر الاقتصادي الممتد بين الصين والباكستان، ويمتد عبر كاشغار في مقاطعة سينكيانج إلى ميناء جوار في باكستان.

٦. الممر الاقتصادي الممتد بين الصين وبنغلادش والهند وميانمار ويجري التعاون بين هذه الدول التي تتقاسم الحدود المشتركة.

أما طريق الحرير البحري فيتكون من خطين رئيسيين، هما (الصيني، ٢٠١٧، ص ٢٦)

الخط الأول يبدأ من موانئ الصين الجنوبية ويتجه صوب المحيط الهندي مارا بمضيق ملقا والهند ومنها يتجه إلى الشرق باتجاه الخليج العربي والبحر الأحمر وسواحل الحرق أفريقيا.

العالمي: إذ ستسمح هذه المبادرة باستعمال (اليوان) في تسوية التعاملات المالية بين الصين و الدول المشاركة في المبادرة(صلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣).

٤. تنمية الأقاليم الصينية الفقيرة و إحداث التوازن في النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق: حيث تنظر الصين إلى هذه المبادرة باعتبارها ركيزة أساسية في استراتيجيتها الرامية لتطوير أقاليمها الوسطى والغربية، فالأقاليم المتواجدة في غرب و وسط الصين هي أقل نمواً وتطوراً من الناحية الاقتصادية مقارنة بالأقاليم الشرقية مثل بكين شنغاي و غوانغان)، فهناك فجوة تنمية بين الأقاليم، مما أثار ف الحكومة الصينية من حدوث تداعيات سياسية في حال استمرار هذه الفجوة .

٥. تنمية الأقاليم الصينية الفقيرة و إحداث التوازن في النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق: حيث تنظر الصين إلى هذه المبادرة باعتبارها ركيزة أساسية في استراتيجيتها الرامية لتطوير أقاليمها الوسطى والغربية، فالأقاليم المتواجدة في غرب و وسط الصين هي أقل نمواً وتطوراً من الناحية الاقتصادية مقارنة بالأقاليم الشرقية مثل بكين شنغاي و غوانغان)، فهناك فجوة تنمية بين الأقاليم، مما أثار ف الحكومة

تجعل الاقتصاد الصين يصبح محرك الاقتصاد العالمي(موان ، ٢٠١٠، ص٧).

تؤكد الصين أن هذه المبادرة تعود بالنفع ليس للصين فقط وانما لجميع الدول المشاركة فيها، يمكن توضيحها فيما يلي.

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للصين

١. زيادة الصادرات الصينية: إذ تعتبر من الأهداف الأساسية للمبادرة، حيث ستسمح بإيجاد أسواق جديدة ، فتعتبر هذه المبادرة إحدى محركات النمو الاقتصادي و التشغيل في الصين لاسيما أن هناك فرص كبيرة لنمو هذه التجارة في الدول المشاركة في هذه المبادرة، فستلعب شركات الاتصالات الصينية دوراً محورياً في بناء شبكات الاتصالات و المعلومات في تلك الدول(صلاح ، ٢٠١٨ ، ص٧).

٢. تقليص مدة نقل البضائع : من خلال هذه الممرات والبنى التحتية الجديدة، التي ستنشأ في إطار هذه المبادرة، سيتم تقليص مدة نقل البضائع الصينية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للصين(Brardo، 2018 , p10).

٣. تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالمياً وجعلها عملة رئيسية للتبادل التجاري

الصينية من حدوث تداعيات سياسية في
حال استمرار هذه الفجوة (Thierry 5
January 2019 at:

www.diploweb.com/Le-chantier-tres-geopolitique-des-Routes-de-la-soie.html (٢٠٢٥/٢/٤).

٦. زيادة النفوذ الصيني على المستوى الإقليمي والعالمي: حيث تسعى الصين من وراء هذه الاستثمارات الضخمة عبر العالم إلى توسيع نفوذها و تقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الغربي، فهذه المبادرة ستؤكد القوة الناعمة للصين، حيث تسعى هذه الأخيرة لتوظيف هذه المبادرة لتأكيد صعودها كقوة دولية و منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أهداف الدول المنضمة للمبادرة

تمثل المشاركة في المبادرة فرصة كبيرة لتطوير البنى التحتية في العديد من الدول التي عجزت عن تمويل هذا النوع من الاستثمارات، رغم أهميتها لدفع عجلة التنمية، فهذا سيسمح لها بوضع أسس النمو المستدام، فالنموذج الصيني للنمو يقوم على أساس الاستثمار في البنى التحتية، مما سيعمل على تنشيط التجارة والصناعة، فالعديد من الدول تحتاج إلى تمويلات ضخمة لتطوير بنيتها الأساسية، ولا يملك العديد منها الموارد المالية الكافية لتطوير هذه البنى لذا تعتبر مبادرة الحزام والطريق

الصينية فرصة للدول التي تحتاج إلى تطوير بنيتها الأساسية (Ramasamy, 2017,p.1-2). إن ما يجذب الدول النامية في التعامل مع الصين هو أن هذه الأخيرة تؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول عكس الدول الغربية، فهي ترفض وضع مشروطة سياسية، حيث تؤكد الحكومة الصينية على المساواة بين الدول والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المتوازن، ولهذا ترى الدول النامية أن الصين يمكن أن تشكل بديل عن الدول الغربية، خاصة وأن الصين عضو دائم في مجلس الأمن و تمتلك حق الفيتو، لذا إقامة علاقات متينة مع الصين قد يجنبها عقوبات من مجلس الأمن . لكن في الواقع لا يمكن القول أن الصين لا تفرض قطعيا بعض الشروط على الدول لقاء منحها مساعدات اقتصادية، فقد تجبر الدول مقابل الحصول على مساعدات تنموية الاعتراف بوحدة الصين وقطع العلاقات مع تايوان مثلا (Medeiros, 2019 , p.p108-109).

المحور الثالث : صعود الصين بين فرصة لتعزيز التعاون وتهديد للنظام الدولي.

كان صعود الصين إحدى الظواهر الجيوسياسية المميزة للقرن الحادي والعشرين، وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد العالم تحولاً مذهباً في الأولويات والقدرات والسلوكيات الاستراتيجية، وكان لهذا التحول آثار عميقة ليس فقط على الصين

والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة ونفوذ سياستها الخارجية (أفيرز ، ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٥ ، على السرباط:

<https://www.aljazeera.net/politics/20>

(24/7/11/

فقد جاء ميلاد (منظمة شنغهاي للتعاون) كتحالف يجمع بين المصالح السياسية والاقتصادية وحتى الاستراتيجية لكل من روسيا والصين يدفع الطرفين نحو تعزيز التعاون، ففي سنة ١٩٩٦ وجه الزعيمان الروسي بوريس يلتسن والصيني جيانغ زيمين، الى انشاء عالم متعدد الأقطاب لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على النظام الدولي، اذ أعلن عن قيام (مجموعة شنغهاي) بين روسيا والصين وثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى هي : طاجكستان وكازاخستان وقيرغيزستان، وتهدف المنظمة بالأساس الى تعزيز التعاون بين الأعضاء ومواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والتطرف، ومواجهة الاضطرابات الداخلية والنزاعات الانفصالية وترسيم الحدود بين الصين من جهة، وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى، والعمل الجماعي على إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من القارة الآسيوية (صيفي، ٢٠١٧، ص ٣١-٣٢) .

ومع بداية عهد فلاديمير بوتين تعززت العلاقات الصينية الروسية بعدما وقع الطرفان على (المعاهدة الصينية الروسية لحسن الجوار والصداقة والتعاون) سنة ٢٠٠١، كما تم توحيد الرؤية والكلمة والموقف تجاه النظام العالمي، والعمل على تمكين العلاقات وتحويلها الى شراكة استراتيجية (الذيب، ٢٠٢٢، ص ٠٤)

ذاتها، بل وعلى النظام العالمي برمته، ومع تحوّل الصين من كونها لاعباً إقليمياً إلى قوة عالمية، فقد احتلت الخيارات والإجراءات الاستراتيجية للدولة مركز الصدارة في الساحة الدولية.

إن فهم استراتيجية الصين هو ضرورة أساسية لصنّاع السياسات، والمختصين والخبراء، فالعواقب المترتبة على اختيارات الصين الاستراتيجية البعيدة المدى لا تؤثر فقط في جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بل تعمل أيضاً على تشكيل معالم السياسة والاقتصاد الدوليين، فمن مبادرة "الحزام والطريق" إلى النزاع في بحر الصين الجنوبي، ومن التقدم في الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي إلى القدرات العسكرية المتنامية للصين، تحمل سلوكيات وسياسات هذه الدولة تداعيات عدة (Zhao، 2010، pp 420-426) .

فان مطالبات الصين بالمناطق المتنازع عليها على طول حدودها القارية ومحيطها البحري، وأهمها تايوان وجزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، تحظى هذه المطالبات التي يقدم بعضها فوائد اقتصادية هائلة محتملة لبكين، بدعم واسع النطاق داخل الصين، ومن الواضح ان الجهود التي تبذلها الصين لاستعمال القوة العسكرية لحماية مجالها الحيوي من شأنها ان تشكل تحدياً لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية وفي استمرار السلام والاستقرار في آسيا (Michael D. Swaine، Ashley J. Tellis، P.4، Op Cit) .

تسعى الصين أن تصبح القوة العالمية والآسيوية الأولى بحلول سنة ٢٠٤٩ بالتزامن مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، والتي تستند بالأساس على القوة الوطنية الشاملة لخلق مؤشرات كمية لقوة الصين العسكرية

ما أن التعاون الصيني الروسي في مجال الطاقة له تاريخ طويل، إذ أن مكانة روسيا باعتبارها مصدراً للنفط، إلى جانب مكانة الصين منذ سنة ١٩٩٣ باعتبارها مستورداً للنفط، كان سبباً في تعزيز العلاقة الدائمة والمتبادلة المنفعة، وكانت روسيا دائماً من بين أكبر خمسة موردين للنفط إلى الصين، وفي سنة ٢٠١٦ أزاحت المملكة العربية السعودية كأكبر مورد للصين، وحدثت نقطة تحول رئيسية في علاقة الطاقة في أعقاب العقوبات المتعلقة بأوكرانيا عندما بدأت روسيا التفاوض على أسعار أقل بكثير مع الصين للاستثمار في حقول النفط والغاز الروسية، إذ تمثل الاستثمارات الصينية الكبرى في مشاريع الغاز الطبيعي المسال الروسية بُعداً جديداً للعلاقة، فإن مثل هذا الاستثمار يأتي في سياق التنويع الكبير والمستدام من جانب الصين لمورديها من الطاقة، وبالتالي تقليل التأثير الطويل الأمد الذي قد تخلفه مثل هذه الإحباطات على العلاقة الشاملة، إن صناع السياسات وقادة الأعمال في الصين يدركون جيداً تقلبات التعامل مع مشاريع الطاقة الروسية، ولا سيما تلك التي تتطلب تنسيقاً حكومياً كبيراً وخبرة تكنولوجية (Chase and others، 2017، p.9)

منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية تصاعدت المظاهر الدالة على رغبة كل من روسيا والصين في توثيق شراكتهما الاستراتيجية نحو أفق أسمى مما هي عليه، ومعها تصاعدت وتيرة تصريحات الطرفين الدالة على هذه الرغبة بالتوافق مع الزيارات الرفيعة المتبادلة لمسؤولي البلدين، كان أهمها زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى بكين في شباط ٢٠٢٢ قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تلتها قمة افتراضية بين رئيسي البلدين في العام نفسه، أكد خلالها الرئيسان على عمق

الشراكة العسكرية والاقتصادية والتنسيق السياسي في القضايا الدولية بينهما بما يخدم مصالح الطرفين بل وزيادة فرص الاستقرار العالمي كما نوه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أن مستوى العلاقات الحالي بين البلدين هو الأفضل في التاريخ، وقد أهتم الجانبان بتعزيز واستمرار التعاون فيما بينهما من خلال عدد من الاتفاقيات الثنائية لسنوات قادمة (محمد، ، ٢٠٢٣، ص ٣٦).

وفيما يتعلق بالموقف الصيني تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، نجد الصين تعتمد إلى تقديم الدعم العسكري لروسيا إذا ما توسعت الحرب على نحو مباشر مع حلف شمال الأطلسي، أو تطور النزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي على نحو تجد الصين نفسها مجبرة على خوض الحرب، ولما كانت الصين قد شاركت عام ٢٠١٨ في المناورات الأكبر في تاريخ روسيا بحضور قادة صينيين ومشاركة نحو ثلاثة آلاف جندي صيني، فإنها تدرك حجم الاستعدادات الروسية للتوسع في الحرب، وإدارة المعارك على مسافة غير بعيدة، وجهوزية ٣٠٠ ألف جندي روسي للمشاركة في القتال، والقدرات الفعلية لروسيا التي كانت قد وظفت منها في المناورات ٣٦ ألف آلية عسكرية، وألف طائرة، و ٨٠ قطعة بحرية، فضلاً عن تدريبات على أسلحة متطورة وصواريخ إسكندر القادرة على حمل رؤوس نووية (الذيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤).

وتأسيساً لما تقدم يمكننا ملاحظة التوجه الصيني إزاء روسيا يستند بالأساس على روح التعاون والصبر والتأني في ردة الفعل والمعاملة بالمثل تجاه القضايا الدولية .

أما من الجهة الأخرى تعد الولايات المتحدة النظام السياسي الصيني معادي لكل أشكال الحرية والتعبير عن الرأي وفق المفهوم الغربي (عباس ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٤) ، في حين ترى في حماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمر لا يقل أهمية عن الدفاع عن حقوق الإنسان إذا لم يكن يفوق في الأهمية (محمد و الصائغ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠) ، ومع التأكيد المستمر للولايات المتحدة الأمريكية على أهمية احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان ، لكن جاء رد الصين يعارض ذلك لسببين (ناصر ٢٠١٥ ، ص. ص ١٠٠-١٠١):

١. أن حقوق الإنسان شأن داخلي ، وأن مطالبة الولايات المتحدة حول ذلك مبعثها التدخل في الشؤون الداخلية للصين .
٢. الصين لها خصوصية تنبع من الثقافية والتاريخية والحضارية ، فليس من الضروري أن يلتقي مفهومها لحقوق الإنسان مع المفهوم الغربي والأمريكي بهذا الشأن ، فبحسب قول الرئيس الصيني جيانغ زيمين "تحاول كل دولة تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة" .

ومن القضايا الأخرى التي تثير التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قضية تايوان، إذ تؤكد الصين دوماً على أن تايوان وحدة لا تتجزأ من الصين على الرغم من هذه الحقائق التاريخية وفق رؤية صانع القرار الصيني؛ إلا أن واشنطن عملت

بالعكس من ذلك، إذ تعد تايوان دولة مستقلة عن البر الصيني وتقيم علاقات معها وتعزز مصالحها فيها الأمر الذي يُغضب الجانب الصيني(عواد ، ٢٠٢١ ، ص ٢١٦) ، إذ تمثل قضية تايوان محوراً رئيساً للأحداث في منطقة الشرق الأقصى للعديد من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادية التي تعنى بها الصين، وهي الوطن الأم والبر الرئيس الذي تتبعه جزيرة تايوان تاريخياً وحضارياً وثقافياً؛ لكن عودة تايوان رسمياً للانضواء تحت السيادة الصينية، ليست بالمسألة السهلة رغم إقرار العديد من الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نظرياً وظاهرياً بمبدأ الصين الواحدة، بينما تقوم عملياً بإعاقة ذلك والحيلولة دون حدوثه، لاسيما بعد أن بدأت روسيا عملياتها العسكرية والتوغل داخل الأراضي الأوكرانية في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ ، إذ توجهت أعين المراقبين الدوليين الى شرقي آسيا، وتحديداً على تايوان، وسط تكهنات في شأن اقدام الصين على عمل مماثل لما قامت به روسيا تجاه جارتها الغربية أوكرانيا، الأمر الذي زاد من حدة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما أكدته العديد من الدراسات بأن العلاقات بينهما في اتجاه التصعيد لرغبة كل منهما في الحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية في شرقي آسيا (عبدة ، ٢٠٢٢ ، ص ١١٢)

لذا يمكن القول ان الصين وروسيا تتبنى استراتيجية مواجهة ضد الولايات المتحدة ، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الصراع الاستراتيجي الكبير القائم على بنية النظام الدولي، لمنع استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي ، وتحاول كل منهما إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب

تجسد تجربة الصين في النمو الاقتصادي تحولاً استثنائياً في التاريخ الحديث، حيث انتقلت من اقتصاد مغلق إلى واحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية. هذا التحول لم يكن عشوائياً؛ بل جاء نتيجة لسياسات مدروسة وإصلاحات جذرية بدأت في أواخر السبعينيات. تمثل هذه السياسات نقطة تحول في كيفية إدارة الاقتصاد، حيث اعتمدت الصين على مزيج من التخطيط المركزي والسوق الحرة.

مع تزايد تأثيرها الاقتصادي، أصبحت الصين لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية. توضح مبادرة "الحزام والطريق" استراتيجيتها الطموحة لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي عبر ربط القارات وتعزيز التجارة والاستثمار. هذه المبادرة لا تؤثر فقط على الدول المشاركة، بل تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية، مما يزيد من اعتماد الدول الأخرى على الصين.

ومع ذلك، لا تخلو هذه الديناميكيات من التحديات. تواجه الصين قضايا متعددة، مثل الاستدامة البيئية، حيث أن النمو السريع جاء على حساب التدهور البيئي. التحديات المتعلقة بالشيخوخة السكانية قد تؤثر على القوة العاملة، مما يتطلب استراتيجيات جديدة لضمان النمو المستدام. أيضاً، لا يمكن تجاهل التوترات الجيوسياسية، خصوصاً مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة. هذه التوترات قد تؤثر على التجارة والاستثمار، مما يزيد من تعقيد المشهد الدولي.

لذا، فإن مستقبل الصين يعتمد على قدرتها على التكيف مع هذه التحديات بينما تستمر في تعزيز مكانتها كقوة عالمية. إن فهم محركات التغيير الدولي من خلال الأداء الاقتصادي يعد أمراً حيوياً، فهو يساعد في تحليل كيفية تأثير الصين على

وإنهاء الأحادية القطبية، والتي أدت إلى اضطراب في العلاقات الدولية مقرونة بتدخل واشنطن في شؤون العالم، وترى كل من الصين وروسيا أنهما قطبان دوليان لهما قوة مقاربة عسكرياً سياسياً واقتصادياً، فالصين قوة اقتصادية وروسيا قوة عسكرية، وأن هذا الصراع الاستراتيجي هو ما جعل أميركا تتبنى استراتيجية الهيمنة، والعمل على تحجيم صعود روسيا والصين في النظام الدولي عبر تبني أكثر من استراتيجية (لماذا تستهدف الولايات المتحدة العلاقات الروسية الصينية؟، سكاي نيوز عربية، ابو ظبي، ٢٤/٤/٢٠٢٤، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٨/٧/٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/keyword-search?amp=true&keyword>).

وعلى اساس ما تقدم، نصل الى رؤية واضحة عن الاستراتيجية الصينية والتي بنيت في الأساس على القيم الصينية التاريخية والتي تسعى لتطبيق مبدأ العدالة والصبر والمعاملة بالمثل، اذ نجدها تنتهج موقف العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة العدائية التي تتبعها الأخيرة تجاه الصين فهي تطبق سياسية المعاملة بالمثل، في حين تحاول أن تزيد من أواصر التعاون في تعاملاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية تجاه روسيا الاتحادية بسبب المصالح المشتركة ولتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في خلق نظام دولي متعدد الأطراف تحاول الصين من خلاله تأدية أدواراً تلحق بمكانتها مع التقليل من الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

الخاتمة

النظام الدولي، وكذلك كيفية استجابة القوى الأخرى لهذا التغير.

في الختام، بينما تسعى الصين للحفاظ على زخم النمو، يجب عليها توجيه سياساتها بشكل يعزز من الاستدامة ويعالج القضايا الاجتماعية والبيئية. إن النجاح في هذا المسعى سيحدد ليس فقط مستقبل الصين، بل أيضًا مستقبل النظام الدولي بأسره.

المصادر:

- (١) مجموعة مؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية، ط١، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.
- (٢) محمد طي، الجيوبولتك منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى الان، ط١، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد التاسع عشر، بيروت، ٢٠١٩.
- (٣) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماوتسي تونغ وبنج شياو بينج دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد(٢)، العدد(٢) كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٥.
- (٤) مركز دراسات الصين وآسيا، التجربة الاقتصادية الصينية:
- 5) <http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=414>
- (٦) محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية (١٩٨٥-١٩٩٧)، مجلة دراسات استراتيجية، العدد٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٩٩٨.
- (٧) علي العقابي وشاكر البياتي، الدليل الدبلوماسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٥.
- (٨) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة) اية محمد الغازي)، ط١، صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، ٢٠١٧.
- (٩) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية: دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة وإستراتيجيات القوى المنافسة)، ط١، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧.
- 10) Suixing Zhao, 'The Chinese Model: Can It Replace the Western Model of Modernization?' Journal of Contemporary China, Vol. 19, No. 65, 2010.
- 11) Xi Jinping , 'Maintain self-confidence and self-reliance', Qiushi Journal, issue 14, China, 2024.
- 12) China Britain Business Council: On Belt One Road A Role for UK in Developing Chinas New Initiative Archived2017-07-13at The Wayback Machine, Archived 2017-07-13 at the Wayback Machine. http://www.cbcc.org/cbbc/media/cbbc_media/One-Belt-One-Road-main-body.pdf

- 13) Bala Ramasamy and Others, Trade and trade facilitation along the Belt and Road Initiative corridors, United Nations ESCA, Asia-Pacific Research And Training Network On Trade, Working Paper No. 172|2017,PP. 9-10. <http://www.unescap.org/sites/default/files/AWP172.pdf>.
- (١٤) دريس الصيني، معرفة حقيقة الحزام والطريق، مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق ٢١ - ٢٢ ، الخرطوم، ٢٠١٧.
- (١٥) فرانسوا لو موان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح كعدان دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.
- (١٦) علي صلاح ، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، تقرير المستقبل ، العدد ٢٦، ٢٠١٨ .
- 17) Paulo Afonso Brardo ،La sécuritisation des intérêts chinois: la Nouvelle Route de la Soie au sein du Nouveau Grand Jeu centrasiatique ،Paris, 2018, p10
- 18) Thierry Garcin : “The Deep Geopolitics of Roads in the World”, accessed on 5 January 2019 at: www.diploweb.com/Le-chantier-tres-geopolitique-des-Routes-de-la-soie.html .
- 19) Bala Ramasamy, Matthew Yeung, Chorthip Utoktham and Yann Duval, Trade and trade facilitation along the Belt and Road Initiative corridors, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade (ARTNeT), Bangkok, 2017.
- 20) Evan S. Medeiros , The Changing Fundamentals of US-China Relations, journal The Washington Quarterly , 1usse3, vol 42, 2019.
- 21) Suixing Zhao, The Chinese Model: Can It Replace the Western Model of Modernization? Journal of Contemporary China, Vol. 19, No. 65, 2010.
- 22) Michael D. Swaine, Ashley J. Tellis, Op Cit.
- (٢٣) فورين أفيرز، استراتيجية الصين لتغيير العالم... قراءة في عقل الرئيس شي جين بينغ، ترجمة: نهى خالد، موقع شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢٤/٧/١١، شبكة المعلومات الدولية،

تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/١٥، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/politics/2024/7/11/>

- (٢٤) مشاور صيفي، روسيا والصين ومنظمة - شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد ٨، العدد ٢، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، ٢٠١٧.
- (٢٥) لارا رجا الذيب، الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٢٠٢٢.

26) Michael S Chase and others ، Russia – China Relations Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines، The National Bureau of Asian Research، Washington، 2017.

- (٢٧) غزلان محمود عبد العزيز محمد، التقارب العسكري الروسي الصيني واحتمالات التحالف العسكري ، المجلة العلمية ، المجلد ٨، العدد ١٥، جامعة الاسكندرية- كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر، ٢٠٢٣.
- (٢٨) نادية فاضل عباس ،مستقبل العلاقات الامريكية الصينية ،مجلة الدراسات الدولية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٥ ، ٢٠٠٦.
- (٢٩) رشا سهيل محمد و بان غانم الصائغ ، السياسية الأمريكية تجاة قضايا حقوق الانسان في الصين ١٩٨٩-٢٠٠٩، مجلة التربية والعلوم ، مكتبة العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، مجلد ١٩، العدد ٥ ، ٢٠١٢ .
- (٣٠) كزار انور ناصر ،الصين بزوغ القوة من الشرق ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠١٥ .

- (٣١) عامر هاشم عواد، التنافس في العلاقات الصينية الامريكية، قضايا سياسية، العدد ٦٦، جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠٢١.
- (٣٢) احمد جلال محمود عبدة، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: (العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦-٢٠٢٢: دراسة حالة)، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد ٤، جامعة السويس-كلية السياسة والاقتصاد، مصر، ٢٠٢٢.
- (٣٣) لماذا تستهدف الولايات المتحدة العلاقات الروسية الصينية؟، سكاى نيوز عربية، ابو ظبي، ٢٠٢٤/٤/٢٤، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٧/٨، على الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/keyword-search?amp=true&keyword> .

المخلص

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة تحولاً اقتصادياً هائلاً جعلها قوة عالمية رئيسية. يمكن تفسير هذا التصاعد الاقتصادي المذهل من خلال عدة محركات أساسية ، أهمها الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينيات شكلت نقطة تحول في مسار الاقتصاد الصيني، حيث تحول تدريجياً من اقتصاد مخطط

economy to a "socialist market economy" that combines market mechanisms, government guidance, and openness. On foreign investments and global trade, especially after China joined the World Trade Organization in 2001, it led to an influx of capital and the country's transformation into "World Factory".

The massive investment in infrastructure and manufacturing has given China a great competitive advantage, as the "Belt and Road" initiative launched by China in 2013 represents an ambitious vision to expand its economic influence globally through huge investments in infrastructure across Asia, Africa and Europe.

This Chinese economic growth has become a fundamental driver of change in the international system, creating challenges to traditional Western hegemony and opportunities to expand Chinese cooperative relations with all countries and the Russian Federation in particular, which has led to the reshaping of global economic and geopolitical relations.

مركزياً إلى "اقتصاد سوق اشتراكي" يجمع بين آليات السوق والتوجيه الحكومي والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية والتجارة العالمية، خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، أدى إلى تدفق رؤوس الأموال وتحول البلاد إلى "مصنع العالم".

ان الاستثمار الهائل في البنية التحتية والتصنيع أعطى الصين ميزة تنافسية كبيرة، اذ تمثل مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام ٢٠١٣ رؤية طموحة لتوسيع نفوذها الاقتصادي عالمياً من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ان هذا النمو الاقتصادي الصيني أصبح محركاً أساسياً للتغيير في النظام الدولي، مما خلق تحديات للهيمنة الغربية التقليدية وفرص لتوسيع العلاقات الصينية التعاونية مع الدول كافة وروسيا الاتحادية بشكل خاص مما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

Abstract

In recent decades, China has witnessed a massive economic transformation that has made it a major global power. This amazing economic escalation can be explained through several basic drivers, the most important of which are the economic reforms initiated by Deng Xiaoping in the late 1970s, which constituted a turning point in the course of the Chinese economy, as it gradually transformed from a centrally planned